أُنشر ما تدفع

السياسة الجنسانية العالمية لأنشر ما تدفع

يونيو 2022

بيان السياسة

يلتزم أنشر ما تدفع بتطبيق الفكر النسوي في كل أعماله. ونحن ندرك أن هذا يعني الحفاظ على حقوق الجميع وكرامتهم بصرف النظر عن الجنس أو الجنسانية أو العرق أو السن أو الطبقة الاجتماعية أو القدرة الجسدية أو غيرها من المصنّفات الاجتماعية. كما ونسعى جاهدين إلى تشجيع ثقافة الإدماج والاحترام والمساواة، والتي تتجسّد في التزامنا باعتماد القِيَم والمبادئ النسوية في سياق عملنا.

وإدراكًا منا لاستحالة إدارة الموارد الطبيعية إدارةً عادلة وإرساء الشفافية في غياب العدالة بين الجنسين، نحن نتصدّى للتمييز الجنساني والتمييز القائم على الهوية بجميع أشكاله، وننظر في مُسبّبات انعدام المساواة بين الجنسين، التي تشمل بشكل خاص السلطة والقوة والنظام الأبوي. من هنا، نبقى ملتزمين بتحقيق أجندة مرتكزة على المواطنين في قطاع الموارد الطبيعية وحوكمته، ونسعى دائمًا إلى حشد الناس، ولا سيما أولئك الذين يواجهون التمييز والتهميش النظاميَين والمُمأسَسين لدى مطالبتهم بحقوقهم.

التطبيق

تنطبق هذه السياسة على كل من:

- أعضاء الهيئات الإدارية في أنشر ما تدفع (مجلس الإدارة والمجلس العالمي واللجنة التوجيهية لأفريقيا)
- الأمانة العامة الدولية لأنشر ما تدفع
- ائتلافات أنشر ما تدفع الوطنية

يُشار في هذه الوثيقة إلى أي شخص أو كيان يندرج ضمن الجهات المذكورة أعلاه بـ"نحن" أو بالضمير المتصل "نا"، على أن يتولّى كل ائتلاف وطني تنفيذ خطط العمل والوثائق التنظيمية الأخرى الخاصة به لضمان الامتثال لهذه السياسة التي صادقت عليها وأقرّتها الجمعية العالمية لأنشر ما تدفع.

نحن ندرك إدراكًا تامًا أننا نعمل في سياق يشهد تغييرًا سريعًا وغير مسبوق؛ لذلك سوف تخضع هذه السياسة للمراجعة كل ثلاث سنوات، أو أقل عند الاقتضاء.

المبادئ التوجيهية

تستند هذه السياسة إلى أربعة مبادئ توجيهية تعكس المكوّنات الأساسية لاستراتيجية رؤية 2025 الخاصة بنا، وتوجز التزامنا بتعزيز المساواة بين الجنسين:

- الأعضاء هم المحرّك الأساسي: سوف نعزّز ائتلافًا عالميًا فعالًا ودامجًا يقوم على الجهود الجماعية.
- العدالة بين الجنسين: **سوف** نعمّق فهمنا لمفهوم العدالة بين الجنسين، بما في ذلك النظر من عدسة نسوية واعتماد مبادئ نسوية في كل ما نقوم به، وسوف نعمل على معالجة أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي تواجهها مجموعات متنوّعة من النساء والفتيات، ومجموعات مُهمَّشة أخرى.

- الدمج والتنوع: سوف نسعى جاهدين لنكون أكثر دمجًا وشمولية عن طريق إقامة الصلات بشكل استباقي وبناء الشراكات/التحالفات مع الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء من السكان الأصليين، والشباب، والمجموعات المطالِبة بحقوق الجنسين، وعلى المستوى الداخلي أيضًا من خلال تحقيق توازن جنساني أكبر في القيادة والتمثيل.
- قيادة الأفكار: سوف نساهم **في تشكيل خطاب قوي** يدعم اعتماد نهج نسوي في أجندة قطاع الصناعات الاستخراجية المرتكزة على الناس.

الغاية

ما يتصوّره أنشر ما تدفع هو عالم يستفيد فيه جميع المواطنين من مواردهم الطبيعية، اليوم وغدًا. ويُؤمِن حراكنا إيمانًا راسخًا بأن العدالة بين الجنسين لهي محوريّة من أجل تحقيق رؤيتنا.

بناءً على الصكوك/المعايير الدولية المنوطة بالجنسانية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والوثائق التي تلتها، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة (SDG)، تهدف السياسة الجنسانية العالمية لأنشر ما تدفع إلى ما يلي:

1. تقديم رؤية واضحة ورسالة ثابتة ومتّسقة ونهجًا منسّقًا لتعزيز العدالة بين الجنسين عبر جميع مستويات الإدارة
2. تعزيز معرفة الأعضاء والمؤسسات بشأن العدالة بين الجنسين، وكيفية تقاطُع هذه المعرفة مع قطاع الصناعات الاستخراجية
3. وضع معايير محددة نلتزم باستيفائها حتى نصبح منظّمة تتقبّل وتطبّق القيم والمبادئ والممارسات النسوية، على أن نجري مساءلة ذاتية على هذا المستوى
4. إعادة تعريف وتشكيل ثقافة تجسّد التزام أنشر ما تدفع بالعدالة بين الجنسين
5. توضيح وإيصال موقفنا من النسوية التقاطعية والعدالة بين الجنسين لأصحاب المصلحة في قطاع الصناعات الاستخراجية

سوف يسعى أنشر ما تدفع إلى تحقيق هذه الأهداف في أربعة مجالات واسعة ذات الأولوية على مستوى التطبيق، وهي:

- الناس والثقافة
- البُنى والسياسات
- المناصرة والحملات
- عمليات التواصل

تشكّل هذه المجالات ذات الأولوية في التطبيق النقطة المرجعية التي يُستند إليها لدى قياس مدى تنفيذ هذه السياسة الجنسانية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأولويات مترابطة ومتكاملة بشكل يضمن تحقيق أنشر ما تدفع لرؤيته المتمثّلة باعتماد القيم والمبادئ النسوية في عمله. ولا يمكن التركيز على أولوية معيّنة بمعزل عن غيرها، حيث أن كل المجالات ذات الأولوية متساوية، وزنًا وأهميّة. من هنا، تم إعداد مؤشرات للمساواة بين الجنسين في كل أولوية.

المجالات ذات الأولوية في التطبيق

الناس والثقافة

سوف يسعى أنشر ما تدفع إلى بناء مجموعة كبيرة من الناس المتمكّنين لتعزيز مواقف وسلوكيات وممارسات متّسقة، بما يحافظ على مبادئ هذه السياسة.

مؤشرات النجاح

بحلول عام 2025:

1. يتم تعيين مسؤول تنسيق (focal point) معني بالمسائل الجنسانية يتولّى الحرص على تطبيق السياسة الجنسانية العالمية ومناصرتها، وذلك في كل هيئة إدارية سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي (المجلس العالمي ومجلس الإدارة واللجنة التوجيهية لأفريقيا)
2. تتم مأسسة بناء القدرات في مجال المساواة بين الجنسين وتوفيره على كل المستويات الإدارية العالمية
3. ينعدم التسامح إطلاقًا مع التمييز الجنساني، بما في ذلك التحرش الجنسي، والمزح غير اللائق، والتصرفات والتعليقات غير المحتَرَمة على كل المستويات الإدارية، عالميًا وإقليميًا.

بحلول عام 2030:

1. تضم ائتلافات أنشر ما تدفع أنصارًا ونصيرات للمساواة بين الجنسين، بينهم رجال يعملون على تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين ومبادئ هذه السياسة.
2. ينعدم التسامح إطلاقًا مع التمييز على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك التحرش الجنسي، والمزح غير اللائق، والتصرفات والتعليقات غير المحتَرَمة في ائتلافات أنشر ما تدفع كافة.
3. يتولّى قادة أنشر ما تدفع (على المستويات العالمي والإقليمي والوطني)، على نحو فعّال، مناصرة حقوق المرأة والفتيات والمجموعات المهمّشة ومشاركتها ضمن هذا الحراك.

البُنى والسياسات

سوف يطمح أنشر ما تدفع إلى جعل تدابير المساواة بين الجنسين والإدماج جزءًا لا يتجزأ من السياسات والبُنى.

مؤشرات النجاح

بحلول عام 2025:

1. تكون غالبية ائتلافات أنشر ما تدفع على دراية وافية بالسياسة الجنسانية العالمية
2. تشكّل النساء 50% على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة والمجلس العالمي واللجنة التوجيهية لأفريقيا
3. تتخذ ائتلافات أنشر ما تدفع الوطنية تدابير محددة رامية إلى تعزيز وجود النساء في مناصب المنسّقة الوطنية/المديرة/الرئيسة، على أن يتناوب الرجال والنساء على هذه المناصب.
4. تنعكس مبادئ هذه السياسة الجنسانية، عند الإمكان، في كل سياسات أنشر ما تدفع، كسياسات إجازة الأمومة والأبوة وسياسات رعاية الأطفال المنوطة بها.

بحلول عام 2030:

1. تعكس جميع خطط العمل والاستراتيجيات السنوية لأنشر ما تدفع (على المستويين الوطني والعالمي) مبادئ هذه السياسة وأهدافها، وتشتمل على ميزانية مخصصة لتنفيذها
2. تتولّى النساء 50% على الأقل من الأدوار القيادية في الائتلافات الوطنية/الأدوار في اللجنة التوجيهية
3. يتم تخصيص مناصب قيادية في الائتلافات الوطنية وفي الهيئات الإدارية الإقليمية والعالمية إلى مجموعات مهمّشة أخرى.

المناصرة والحملات

سوف يسعى أنشر ما تدفع إلى النهوض بالعدالة بين الجنسين في قطاع الصناعات الاستخراجية، وذلك في مبادرات المناصرة والحملات التي يقوم بها.

مؤشرات النجاح

بحلول عام 2025:

1. تعتمد مبادرات المناصرة والحملات في أنشر عدسة نسوية وتتضمن أهدافًا واستراتيجيات معيّنة تعزّز العدالة بين الجنسين حيث الإمكان.
2. تضع مبادرات المناصرة والحملات في أنشر ما تدفع رؤية واضحة ورسالة متّسقة، وتتبع نهجًا منسّقًا لتعزيز العدالة بين الجنسين في قطاع الصناعات في الاستخراجية.

بحلول عام 2030:

1. يتم تصميم مبادرات المناصرة والحملات في أنشر ما تدفع على نحو يعكس مبادئ هذه السياسة وأهدافها، بما في ذلك من خلال أهداف قابلة للقياس من حيث المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.
2. يُجرَى تحليل لتفاوت السلطة التقاطعي بين الجنسين وتحليل للمخاطر يكون مراعيًا للمنظور الجنساني، وذلك كجزء أساسي من عملية تصميم أعمال المناصرة/الحملات والتخطيط لها على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

عمليات التواصل

سوف يسعى أنشر ما تدفع إلى الارتقاء بكرامة النساء والفتيات، على اختلافهنّ، والمجموعات الأخرى التي تواجه الإقصاء والتهميش النظاميَين، وبقدرتهنّ على الصمود، كما سوف يعمل في سبيل الحفاظ على هذه الكرامة والقدرة والاحتفاء بهما.

مؤشرات النجاح

بحلول عام 2025:

1. تكون مبادئ هذه السياسة مُدمَجة في عمليات التواصل التي يقوم بها أنشر ما تدفع على المستويين الإقليمي والعالمي، بما يتضمّن مثلًا استخدام صياغة وصُوَر مراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة جنسانيًا.
2. ترتكز عمليات التواصل التي يقوم بها أنشر ما تدفع على المستويين الإقليمي والعالمي إلى مبادئ الإدماج والتمكين والدعم، وتسعى إلى مساندة حقوق النساء والفتيات وصون كرامتهنّ.

بحلول عام 2030:

1. يتواصل أعضاء الائتلافات الوطنية والقادة في أنشر ما تدفع، وبشكل دائم، على نحوٍ يعكس مبادئ هذه السياسة، بما يشمل استخدام صياغة وصُوَر شاملة جنسانيًا.
2. يكون أنشر ما تدفع حليفًا ذا وجود قوي ومعترفًا به للحركة النسوية الأوسع والمعنية بالعدالة بين الجنسين على المستوَيَين الوطني والعالمي.

الأدوار والمسؤوليات

سوف يقوم أعضاء وإداريّو أنشر ما تدفع بالخطوات الآتية من أجل مأسسة هذا السياسة:

سيقوم مجلس الإدارة والمجلس العالمي بما يلي:

- الإشراف على تنفيذ هذه السياسة
- ضمان تخصيص الميزانية والموارد المطلوبة لتنفيذ هذه السياسة
- تعزيز مبادئ هذه السياسة

ستقوم الائتلافات الوطنية بما يلي:

- تعزيز مبادئ هذه السياسة
- الالتزام بدعم مبادئ هذه السياسة
- إدماج السياسة في خطط العمل الخاصة بها

ستقوم الأمانة العامة الدولية بما يلي:

- تعزيز مبادئ هذه السياسة
- إدماج السياسة في خطط العمل الخاصة بها
- تشكيل مخزون معرفي وقوة داعمة للائتلافات الوطنية

تمت الموافقة على هذه السياسة من قبل الأعضاء في الجمعية العالمية الخامسة لPWYP في 30 يونيو 2022 بعد استشارة على مستوى الحركة.

المرفقات

التعريفات

عدسة نسوية (feminist lens): يعني هذا المصطلح النظر بإمعان وتأنّ في نُظُم القوى البُنيَوية وكيفية تأثيرها على الناس، بما فيهم النساء والفتيات والأشخاص غير المُطابقين جنسانيًا، عند تحليل البرامج والسياسات... و/أو التخطيط لها و/أو صنع القرارات بشأنها. ويعني اعتماد عدسة نسوية النظر في كل تَبِعات عملنا على مستوى الجنسانية (ما يُعرَف أيضًا بالنوع الاجتماعي أو الجندر) والإقصاء.

المبادئ النسوية: هي مجموعة من المبادئ التي تؤيّد فكرة المساواة بين الجميع ووجوب التعامل معهم على قدم المساواة. وإن تطبيق المبادئ النسوية ينطوي على تحليل النظم البُنيَوية للسلطة بأشكالها المتعددة، وفهم/الاعتراف بالتوقعات المجتمعية لدى جميع الناس.

الجنسانية: تشير الجنسانية (التي تُعرَف أيضًا بالنوع الاجتماعي أو الجندر) إلى المعاني المجتمعية المتصلة بِكَون الشخص "ذكرًا" و"أنثى"، ما يؤثر على الهويّات الشخصية. وبما أنها بناء اجتماعي، تختلف الجنسانية مع مرور الزمن وتتغيّر من مجتمع إلى آخر، علمًا أن هذه البُنى الاجتماعية محدّدة زمنيًا/سياقيًا وقابلة للتغيّر. فهي مبادئ يتعلّمها كل من الأسرة والأقران والإعلام والمدارس والدين والحكومة...إلخ. ويؤثّرون بها. وتحدّد الجنسانية ما هو متوقّع من الناس في سياق معيّن، وما هو مسموح لهم وذو قيمة لديهم، وهي متجذّرة في علاقات القوة التي تحدّد شكل الخيارات والتجارب والفُرص. وتؤثّر علاقات القوة هذه على جميع أوجه حياة الفرد على شتّى المستويات، بدءًا من الأسرة ووصولاً إلى المستوى العالمي. ولا تُعتبر كلمة جنسانية مرادفًا لكلمة امرأة، بل هي تشير للرجل والمرأة ومن لا يتماهى مع أي منهما، كما وإلى العلاقات بينهم.

العنف الجنساني: ينطوي العنف الجنساني على أفعال مؤذية، أكانت جسدية أو اقتصادية أو نفسية أو جسدية، تُرتَكب بحقّ شخص معيّن نتيجةً لجنسانيّته. وفيما يتعرّض الرجال والفتيان من مختلف الفئات والمجموعات للعنف الجنساني، إلا أن هذا العنف غالبًا ما يستهدف النساء والفتيات والأشخاص غير المُطابقين جنسانيًا. ويُعزَى ذلك إلى أن العنف الجنساني متجذّر في انعدام المساواة بين الجنسين وسوء استخدام السلطة والقواعد والمعايير المؤذية.

أنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين: هم الأشخاص الذين يدعمون عمل أنشر ما تدفع على المساواة بين الجنسين ويؤمّنون البيئة المؤاتية له. قد لا يتولّون مسؤوليات رسمية منوطة بالمساواة بين الجنسين، إلا أنهم شغوفون بقضية العدالة بين الجنسين ويملكون المعلومات الكافية بشأنها.

المساواة بين الجنسين: تُعرِّف الأمم المتحدة المساواة بين الجنسين على أنها تحقيق المساواة في الحقوق والفرص والمسؤوليات بين الجميع. وبناءً على مبدأ المساواة بين الجنسين، إن حقوق الفرد وفُرَصَه ومسؤولياته غير مشروطة بما إذا كان قد وُلد ذكرًا أو أنثى. المساواة بين الجنسين لهي مسألة مرتبطة بشكل أساسي وجوهري بالقوة والسلطة.

المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي: المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي حق أساسي من حقوق الإنسان، وشرط مُسبَق لتحقيق نتائج تنموية أفضل. **ويهدف هذا الحق إلى** تحسين سبل العيش، والأصول، والخدمات المُتاحة للجميع، بما فيهم النساء والفتيات والأشخاص غير المُطابقين جنسانيًا، بالإضافة إلى والفقراء والمُستَبعَدين، كالأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين وغيرهم. تدعم **المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي** سياسات وبرامج وعقليات أكثر إدماجًا لجميع الفئات، وتعمل على إعلاء صوت الجميع وتعزيز تأثيرهم.

العدالة بين الجنسين: تشير العدالة بين الجنسين إلى المساواة الكاملة والكلّية في جميع مناحي الحياة بين مختلف المجموعات، الرجال والنساء والفتيان والفتيات والأشخاص غير المُطابقين جنسانيًا. وإن تحقيق العدالة بين الجنسين هو مسألة متعلقة بحقوق الإنسان يتطلب الالتزام بها مناهضة التمييز الجنساني والإقصاء والعنف الجنساني. وتركّز العدالة بين الجنسين على مساءلة الجهات المسؤولة لناحية إحقاق حقوق الإنسان، ولا سيما النساء والفتيات والأشخاص غير المُطابقين جنسانيًا والفقراء والمُستَبعَدين.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني: يشير تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى إدماج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والخطط والعمليات والبرامج التنظيمية. ولا يشكّل هذا المفهوم غاية في حد ذاته، بل هو مجرد وسيلة لتحقيق الغاية المرجوّة. فهو عملية تتناول وتقيّم ما تقوم به منظمة ما على المستوى الخارجي، وكيف تعمل على المستوى الداخلي. ويهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى الأخذ في الاعتبار احتياجات الجميع، بمن فيهم النساء والأشخاص عير المُطابقين جنسانيًا، والقيود المفروضة عليهم، والسعي إلى تلبية احتياجاتهم وضمان حقوقهم، ما يؤدّي في النهاية إلى إرساء العدالة.

التقاطعية: التقاطعية أو intersectionality هي مفهوم استحدثته كيمبرلي كرينشو في العام 1989 وهي أداة تحليل تؤكّد وتفهم كيف أن جوانب من حياتنا، كالعرق والطبقة الاجتماعية، والتنوّع، والعمر، والإثنية، والميول الجنسي، والإعاقة، تتداخل بعضها مع بعض لتُسفر عن نُظُم متشابكة ومترابطة من التمييز أو الحرمان أو الامتيازات.

المجموعات المهمّشة أو المُستَبعدة: هي المجموعات التي تواجه التمييز والإقصاء نتيجة لاختلال التوازن في علاقات القوة الذي غالبًا ما تؤدّي إليه المعايير الجنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية وسياسية. والتهميش هو عملية وحالة في آن واحد تمنع الأفراد من التمتّع بالإحقاق الكامل لحقوقهم. وقد يتعرّض الأفراد للاستقصاء بسبب عوامل متعددة، منها الميول الجنسي والعرق والجنسانية والإثنية والتهجير والإعاقة... تشمل المجموعات المهمّشة أو المُستَبعدة فئات متعددة، منها الأشخاص غير المُطابقين جنسانيًا، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص النازحين داخليًا، والسكان الأصليين، بالإضافة إلى النساء، والفتيات، والشباب، والفقراء.

لمَ الاهتمام بالمساواة بين الجنسين؟

- **المساواة بين الجنسين هي في صلب التنمية**: أسفرت عقود من البحوث عن أدلة دامغة تُثبت أن الدول التي لا تعطي الأولوية لحياة الفئات المستضعفة فيها وسبل عيشها، ولا سيما النساء والفتيات والأشخاص غير المُطابقين جنسانيًا، تواجه عواقب وخيمة (ومشتَرَكة بين الأجيال)، بما فيها تَبِعات على رأسمال التنمية البشرية الوطنية، والإنتاجية، والنمو، إلخ.

- **هي خطوة اقتصادية ذكية**: إن إيلاء الأولوية لتحقيق المساواة بين جميع المواطنين يعزز الإنتاجية، ويعالج مشكلة انتقال الفقر بين الأجيال، ويحسّن النتائج التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التمثيل المتوازن للجميع في قطاع حوكمة الموارد الطبيعية، بحيث يشارك كل من النساء والفتيات والأشخاص غير المُطابقين جنسانيًا مشاركة نَشِطة، سيؤثّر إيجابيًا على طريقة التعامل مع القضايا الجنسانية والاستجابة لها.

- **هي منوطة بحقوق الإنسان**: إن المساواة بين الجنسين هي مسألة مرتبطة بحقوق الإنسان. فحماية ودعم وضمان الإحقاق الكامل لحقوق المهمّشين والمُستَبعَدين لهو مسؤولية تقع على عاتق الجميع. وتجدر الإشارة إلى أن معاهدات حقوق الإنسان بمعظمها، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تمنع التمييز بين الناس بناءً على هويتهم الجنسانية.

- **تعزّز مبدأ الديمقراطية الأساسي**: تشكّل النساء والفتيات والأشخاص غير المُطابقين جنسانيًا أكثر من نصف إجمالي سكّان العالم، إلا أن هذه الفئات لا تزال حتى اليوم، في القرن الحادي والعشرين، تتعرّض للتهميش الشديد، وتفتقد للتمثيل الكافي في الحكومات أو في أي مناصب تُصنَع فيها القرارات. هذا ما يؤدّي إلى تقويض الديمقراطية بصورة مستمرة، ويشكّل عائقًا ضخمًا أمام تطوّرنا كمجتمع.